

صراع صيني هندي مقصده استعراض القوة

وتضيف أن "الصين اليوم باتت تدرك أن الوضع لم يكن كما هو عليه عام 1962، حيناً كانت صاحبة الكلمة العليا على الحدود".

وتستبعد بيرم أن تكون التطورات الحدودية الأخيرة "قرعاً لطبول الحرب"، بل تعتبرها بمثابة استعراض للقوة. وتلفت إلى أن الصين سرّعت من وتيرة مطالباتها بالأراضي الحدودية لأنها ترى نفسها الطرف الأقوى في نزاعها مع الهند، في الوقت الراهن.

ويرجع المراقبون الموقف العدائي للصين في المناطق الحدودية إلى أنها باتت تلحظ بشكل واضح تنامي البنية التحتية الإستراتيجية للهند، والأهمية الإستراتيجية لمنطقة "لاداخ" الحدودية. وتقول بيرم في هذا السياق "لا شك أن مشروعات البنية التحتية المتطورة التي تقيمها الصين والهند، توجّج التوتر في المناطق الراهنة".

وفي حال نشوب حرب بين البلدين، يقر الخبراء بأن قدرات الهند على حمل الجنود والقوى البشرية والإمدادات اللازمة إلى المنطقة تتطور بشكل ملحوظ. وتتوقع بيرم أن "تشهد مناطق حدودية أخرى بين البلدين، تطورات كالتي حصلت في لاداخ، وخاصة المناطق الواقعة شرقها، ووادي جالوان وبحيرة بانجونج".

وتوضح أن "الهند غيرت وضع جامو وكشمير في أغسطس الماضي، بإلغاء الحكم الذاتي في الجزء الذي تسيطر عليه من منطقة كشمير الحدودية"، مشيرة إلى أن "من بين نتائج هذا التغيير، تشكل إقليم لاداخ الاتحادي".

الصراع العسكري يبقى الخيار الأخير بين قوتين نوويتين وديمقراطيتين لا ترغبان اليوم في العودة إلى حرب عام 1962

وتبيّن بيرم أن "هذا التغيير سيفتح الباب أمام الهند للمطالبة بمنطقتين تابعتين للإقليم، هما منطقة آكساي تشينغ الخاضعة لسيطرة الصين، وغلغت بالستان التي تحت السيطرة الباكستانية".

وفي علاقة بهذا النزاع تتهم جمهورية نيبال بأنها تلعب دور المصطف مع إرادة بكين التي تحرضها على إصدار مواقف معادية لنيودلهي. وتشير بيرم إلى أن نيبال اعربت عن انزعاجها من أنشطة الهند في تعزيز بنيتها التحتية على حدودها الشمالية".

وتضيف أن المناوشات التي حدثت بين نيبال والهند بالتزامن مع اشتباكات الأخيرة مع الصين، دفعت نيودلهي إلى الإيعاز بأن بكين هي من حرّضت نيبال على ذلك.

وتعتبر بيرم أن "الهند والصين ستخسران الكثير في أي صراع عسكري محتمل قد يحدث بينهما على نطاق واسع"، متوقعة "ما يحدث الآن سيستمر في حلقة مفرغة دون نهاية".

وتشير إلى أزمة "دوكلام" (هضبة ضيقة متنازع عليها، تقع في نقطة تلاقي بوتان والصين والهند) التي حدثت في 2017 واستمرت 73 يوماً، دون إحداث تقدم ملحوظ في النزاع.

وتخلص إلى أن الحرب تبقى الخيار الأخير لكلا البلدين، وأنهما لا يرغبان في العودة مرة أخرى إلى حرب عام 1962 التي استغرقت 31 يوماً، ما تترتب عليه من نتائج كارثية في وقتنا الراهن.



الوقت غير مناسب للحرب

بكين - هدأت الأمور نسبيًا بين الصين والهند عقب أعنف اشتباك بين قوات العملاقين الآسيويين في منطقة متنازع عليها، وذلك في أعنف مواجهة بين البلدين منذ ما يزيد عن 45 عاماً.

ومع انتباه العالم لبؤار هذا التشنج العسكري بين قوتين نوويتين، ما استدعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لعرض وساطته منذ شهر مايو الماضي، لا ينظر المتابعون لسجلات هذه المعركة على أنها عابرة بل يرون فيها معركة جديدة قديمة تحيي الصراع المزمع على الحدود المتنازع عليها في منطقة الهيمالايا منذ عقود طويلة.

وشهدت سفوح جبال الهيمالايا الحدودية بين الصين والهند، مناوشات بين حرس حدود البلدين، في الأسبوع الأول من مايو الماضي، على خلفية اعتراض الجيش الصيني دورية للقوات الهندية في منطقة "لاداخ" الحدودية.

ولم تكن هذه التسرّرة الأولى بين عملاقي آسيا على مر التاريخ، إلا أنها استدعت انتباه العالم، إثر التطورات التي أعقبها، بمقتل 20 جندياً هندياً في 15 يونيو الجاري.

وتدعمت المخاوف الدولية من نشوب حرب شاملة بين البلدين، لاسيما بعد إعلان وكالة أنباء آسيا الدولية "ANI" الهندية، عن إيقاع 43 جندياً صينياً بين قتيل وجريح.

وبحسب الكثير من المراقبين فإنه من المنطقي أن ينصب الاهتمام الدولي على النزاع الحدودي بين الصين والهند لكونهما جارتين نوويتين وتعتبران أيضاً أكبر قوتين ديمقراطيتين في العالم، ولكونهما من أكبر اقتصادات العالم.

وتقول دويغو تشاغلا بيرم، الباحثة الإستراتيجية في مركز دراسات جامعة البحر الأسود التقنية، إن جذور الخلاف بين بكين ونيودلهي تعود إلى نزاعات حدودية سببها غياب تعريف مشترك حول مفهوم "خط السيطرة الفعلي" الذي يرسم حدود البلدين.

وتوضح بيرم أن "خط السيطرة الفعلي بين البلدين يمتد على طول 4 آلاف و57 كيلومتراً، وأن الهند تعتبر 3 آلاف و488 كيلومتراً، فيما تراه الصين ألفي كيلومتر".

وتلفت إلى أن هذا الخط الحدودي تم ترسيمه وتحديده عام 1959 من قبل الصين، وجرى فرضه على الهند.

وتتابع أن "الهند اعترفت بهذا الخط بعد مفاوضات تمت بين نيودلهي وبكين عام 1993، إثر اندلاع حرب بينهما في 1962".

وتشير إلى أن الغموض ما زال يلف ما يسمى الحد الفاصل بين البلدين، وأن الوضع الراهن أكسب الصين المرونة والمطالبة من الناحية السياسية.

وفي خضم هذه المعركة تتهم الصين لا فقط من قبل الهند بل من قوى أخرى بأنها تنتهج منذ عقود سياسة التسوية، موظفة التطور الذي حققته في العقود الأخيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والذي بات محل مراقبة من القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة.

وتقول بيرم في هذا الصدد إن الصين "تلتصت في تحديد مفهوم خط السيطرة الفعلي، وذلك بالتوازي مع اتباعها سياسة الحفاظ على الوضع الراهن، والمطالبة، مستفيدة عبر العقود الماضية من ميل ميزان القوة لمصلحتها".

وتستدرك بأن "الوضع اليوم ليس كما هو بالأمس، من ناحية ميزان القوى المتكافئ بين البلدين، بعد تعزيز الهند أعمال البنية التحتية وتطويرها على الحدود مع الصين، ومراجعة شاملة لخطها السياسي، بإقامة تحالفات إقليمية ودولية جديدة".

المنصف المرزوقي من رئيس إلى بوق للدعاية الإخوانية

الرئيس التونسي الأسبق اعتزل السياسة ولم يعتزل نصرة أنقرة والدوحة



العودة للحكم هوس المرزوقي الدائم

والغريب أن المرزوقي الذي تقلد أيضاً منصب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في عهد الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي، يغل اصطفاؤه إلى جانب حكومة الوفاق وداعميها الأتراك بامله في أن تتكوّن في ليبيا دولة مدنية ديمقراطية خالية من الفساد والحال أنه يدرك جيداً وأكثر من غيره أن من يدير خيوط اللعبة في البلد الجار هي الميليشيات تمثل الخط الإخواني الذي يكفر أصلاً بمفهوم الديمقراطية.

ليس من قبيل الجديد أو الشيء اللافت، ملاحظة استفغار المرزوقي لنصرة إخوان ليبيا وأنقرة وقطر، فقد اتهمه في عام 2018 كل من مستشاره السابق في قصر قرطاج عدنان منصر وكذلك القيادي في حركته حراك تونس الإرادة طارق الكحلوي بأنه بالغ في الاصطفاة وراء تركيا وقطر.

وفيما قال منصر في نفس الفترة وتحديداً في شهر سبتمبر 2018 لدى استقالته من حزب المرزوقي، إن الرئيس الأسبق أفرط في موافقه الداعمة لهذين البلدين، أكد الكحلوي بدوره الأمر ذاته حريفاً قائلاً "بينما يرى المرزوقي أن الاصطفاة وراء المحور القطري التركي يخدم مصلحة تونس، نحن كأعضاء في الحزب نرى أن الاصطفاة الآلي لا يخدم مصلحة تونس التي بإمكانها أن تتقاطع مع بعض الدول وذلك في إطار الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية".

ومن الرهانات السياسية الأخرى التي تتخلج طموحات المرزوقي، ليس فقط إرضاء المحور الذي دعمه في أكثر من محطة منذ اندلاع ثورة يناير 2011، بل تفكيره أيضاً بجديّة في العودة إلى الحياة السياسية التونسية مستقبلاً عبر مغازلة الإسلاميين الذين أوصوله سابقاً أولاً، لرئاسة الجمهورية في 2011 وثانياً تمكينه من رصيد شعوري تجاوز المليون ناخب في عام 2014 حين نأفَس الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي.

يدرك المرزوقي جيداً الآن، خاصة بعدما خسّر مساندة الخزان الانتخابي لحركة النهضة في انتخابات 2019، أن العودة من الباب الكبير للسياسة في تونس لن تكون إلا من خلال عنوانين أساسيين، الأول يتعلق بمزيد إرضاء تركيا وقطر والثاني يذهب رأساً لمحاولة احتواء الإسلاميين من داخل حركة النهضة التي تشقها خلافات كبيرة وكثيرة سببها غضب شريحة واسعة من الأنصار على رئيس الحزب الإسلامي راشد الغنوشي.

كما يلعب الرجل الطامح للعودة للمشهد على ما يقضيه الغنوشي رهاناً لأصعب أيامه سياسياً بعدما تواترت كل عوامل الضغط ضده كترسيخ البرلمان التونسي من قبل خصومه وكذلك من قبل الغاضبين من خطه داخل حركة.

وهو ما أكد في أكثر من مرة الرئيس التونسي قيس سعيد منذ وصوله إلى كرسي الحكم في قصر قرطاج.

أهداف شخصية

لقد أعلن المرزوقي قبل تقلده الرئاسة في تونس وخلال فترة حكمه وفي ما بعدها، عن تمسكه الدائم بمدينة الدولة وبالقيم النبيلة والإنسانية للشورات الطامحة لبناء جمهوريات ديمقراطية، لكن إصراره على القول إنه سيواصل معركة مرسي فيه الكثير من الدلالات السياسية والإشارات الأيديولوجية، لأن مرسي ولئن تختلف التقديرات بشأن وفاته في السجن، فإن مشروعه السياسي كان دائماً وأبداً يرمي إلى إخوة الدولة المصرية ومن ثمة التسرع في التمكين بمختلف الدول العربية.

المرزوقي أعلن سابقاً في نص مطول ومفصل اعتزاله عالم السياسة، لكنه عاد الآن ليدافع بقوة عن تركيا وقطر

لم تكن هذه الإطالة الأخيرة، وحدها عنواناً وحيداً لتجديد المرزوقي لانخراطه في مشروع سياسي يبدو أنه لا يستطيع التخلي منه، مشروع يخون كل من يعارضه ويتهمه بأنه يمثل "الثورة المضادة"، فيمجّز العمل قليلاً على تواتر المفردات نفسها التي استعملها الرئيس التونسي الأسبق في فترة وجيزة يتأكد أن الهدف واضح وأن مقاصده لا تخرج عن سياقات وضع النفس تحت لواء أجندة واحدة شعارها سطوة أنقرة وبقية تفرعات الإسلام السياسي في المنطقة.

قبل الظهور الأخير السبتي، خرج المرزوقي أيضاً في تدوينة سابقة نقلتها وكالة الأناضول التركية بتاريخ 6 يونيو 2020 ليهنئ، حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج على الانتصارات العسكرية التي حققتها بدعم من الميليشيات والمرتزة الذين أرسلتهم أنقرة إلى ليبيا في المنطقة الغربية ضد الجيش الوطني الليبي.

وقال المرزوقي "كل التهاني لأهلنا في طرابلس، للشعب الليبي، وكل التمنيات أن تنتهي محنته في أقرب وقت، ويعم السلام غرباً وشرقاً وجنوباً". وأضاف "كل التهاني أيضاً لأخ فايز السراج وحكومته الشرعية، ولؤسسات الدولة الليبية، وللابطال الذين مرغوا أنف الفاشيين الجدد في الرمل، ورحم الله كل الشهداء.. دماؤهم الزكية هي التي تسقي شجرة الحرية العربية".

سرّع الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي في الأسابيع الأخيرة من وتيرة تحركاته، للدفاع عن خيارات المحور التركي القطري في الكثير من القضايا الإقليمية وعلى رأسها الملف الليبي. وبعدما أعلن المرزوقي في أواخر العام 2019 عن اعتزاله عالم السياسة، فضل العودة مجدداً للترويج للدعاية الإخوانية بعدما شنّ حملة السبب الماضي ضد النظام المصري الذي يتأهب للتدخل العسكري في ليبيا لإعادة ترتيب موازين القوى بعدما دعمت أنقرة حكومة فايز السراج والمليشيات الداعمة لها.

دقيقة ومعينة أعلنت فيها تركيا علناً من جهة عن مشروعها الاستعماري في ليبيا، ومصر من جهة ثانية التي أعلنت مؤخرًا على لسان رئيسها عبدالفتاح السيسي ترك الباب مفتوحاً أمام التدخل العسكري المصري في ليبيا، هو ما يثبت أن تحركات المرزوقي ليست اعتباطية بل مسطرة وتلميها أجندة دعائية مترابطة.

وانتهز المرزوقي السبب الماضي حضوره في مؤتمر افتراضي لشخصيات عامة من عدة دول عبر تطبيق زووم، نقلته قناة "وطن" المحسوبة على جماعة الإخوان، ليشن من جديد حملة ضد النظام المصري وذلك بالتزامن مع إعلان السيسي عن تمسك القاهرة بالدفاع عن مصالحها في ليبيا وتشديده على أن سرت والجفرة خط أحمر وذلك في رد مباشر على تصريحات تركية قبله بساعات طالبت قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر بالانسحاب من سرت والجفرة.

وحاول الرئيس التونسي الأسبق الدخول مرة أخرى من نفس الباب الذي يريد أن ينمقه بجرعة حقوقية أي ملف الرئيس المصري السابق، الإخواني محمد مرسي وذلك عبر إطلاقه دعوة "لستقلال مصر وقبول الجميع بالديمقراطية، والعدالة الاجتماعية".

وقال المرزوقي "لأسف الشديد، عندما كنت في الرئاسة (2011-2014) كنت أعلم أنهم (لم يسمهم) لا يمكن أن يتروكوا مرسي وكنتم أتوقع اغتياله، لأنه سعى إلى 3 أمور كبرى".

وأضاف "الأمر الأول استقلال مصر، والثاني قضية الديمقراطية للجميع دون استثناء الإسلاميين، والثالث موضوع العدالة الاجتماعية في ظل مواجهة نخبة حصلت مع حركة النهضة الإسلامية في فترة حكم المرزوقي بين 2011 و2013 وكان توجهه السياسي والدبلوماسي واضحاً وهو دعم المشروع القطري - التركي في تونس وليبيا وسوريا ودول أخرى كثيرة".

لن يكون شيئاً مستغرباً في تونس، لو عاد رئيس سابق رغم إعلان اعتزاله السياسة للخوض سياسياً في مسائل تهم الداخل التونسي أو تنتقد من يحكم بعد انتخابات 2019، لكن أن يتم توظيف النفس لفائدة مشروع بعينه وفي ظرفية



وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - أثبت المنصف المرزوقي الالفت للانتباه، في إطلاقات المرزوقي مؤخرًا والتي ظلت حكرًا وحصرًا على وكالة الأناضول التركية أو على صفحته الرسمية بفيسبوك، أنها تندرج في إطار خطة دعائية كاملة تروج لمشروع جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا وفي كل الدول العربية الأخرى.

حين خرج الرئيس التونسي الأسبق بخسارة مدوية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في موفى عام 2019، أعلن الرجل في نص مطول ومفصل اعتزاله عالم السياسة. خطوة دفعت آنذاك خصومه قبل أنصاره لأن يكونوا له الاحترام على جرائه واعتراقه بالهزيمة.

استهداف القاهرة

منذ تدخلت تركيا عسكرياً بصفة مباشرة في ليبيا لدعم حكومة فايز السراج بالمرتزة والسلاح، عاد المرزوقي إلى نفس الخط والخطاب السياسي اللذين يحملهما ليوظف كل تطور يحصل فقط لخدمة أنقرة أو الدوحة.

حكم المنصف المرزوقي في تونس مباشرة بعد اندلاع ثورة يناير 2011 وتقلد منصب رئيس للجمهورية ليس بالانتخاب الشعبي المباشر بل بتوافقات حصلت مع حركة النهضة الإسلامية في فترة حكم المرزوقي بين 2011 و2013 وكان توجهه السياسي والدبلوماسي واضحاً وهو دعم المشروع القطري - التركي في تونس وليبيا وسوريا ودول أخرى كثيرة.

لن يكون شيئاً مستغرباً في تونس، لو عاد رئيس سابق رغم إعلان اعتزاله السياسة للخوض سياسياً في مسائل تهم الداخل التونسي أو تنتقد من يحكم بعد انتخابات 2019، لكن أن يتم توظيف النفس لفائدة مشروع بعينه وفي ظرفية